

كفر الجحود وكفر العمل

٤

يكفرون، فلذا تحققت هذا وجعلته نصب عينيك أفادك الحذر كل الحذر من الغلو والتعمق ومجاورة الحد في هذه المسائل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

﴿ فصل ﴾

﴿ قال السائل — المسئلة الاولى ﴾ ما الكفر الذي يخرج من الملة والذي لا يخرج — في قولهم الكفر كفران ، وكذا الفسق فسقان (والجواب) أن نقول هذه المسئلة قد أجاب عنها شيخنا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في رسالته للخطيب وذكر ما ذكره شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة فقال رحمه الله تعالى

﴿ الاصل الرابع ﴾ ان الكفر نوعان — كفر عمل ، وكفر جحود وعناد ، وهوان يكفر بما علم ان الرسول صلى الله عليه وسلم جاء به من عند الله — جحودا وعنادا — من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه التي أصلها توحيد وعبادته وحده لا شريك له وهذا مضاد للإيمان من كل وجه . وأما كفر العمل فنه ما يضاد الإيمان كالسجود للصم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه . وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهذا كفر عمل لا كفر اعتقاد وكذلك قوله « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » وقوله « من أتى كافرا

أو أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد» صلى الله عليه وسلم فهذا من الكفر العملي وليس كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه وإن كان الكل يطلق عليه الكفر وقد سمي الله سبحانه من عمل ببعض كتابه وترك العمل ببعضه مؤمناً بما عمل به كافراً بما ترك العمل به قال تعالى (واذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم) إلى قوله (أفتمؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) الآية فأخبر سبحانه أنهم أقروا بميثاقه الذي أمرهم به والتزموه وهذا يدل على تصديقهم به. وأخبر أنهم عصوا أمره وقتل فريق منهم فريقاً آخرين وأخرجوهم من ديارهم وهذا كفر بما أخذ عليهم ثم أخبر أنهم يفتنون من أسر من ذلك الفريق وهذا إيمان منهم بما أخذ عليهم في الكتاب، وكانوا مؤمنين بما عملوا به من الميثاق، كافرين بما تركوه منه، فالإيمان العملي يضاده الكفر العملي والإيمان الاعتقادي يضاده الكفر الاعتقادي « وفي الحديث الصحيح « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » فقرن بين سبابه وقتاله وجعل أحدهما فسوقاً لا يكفر به، والآخر كفراً. ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي وهذا الكفر لا يخرج منه من الدائرة الإسلامية، والملة بالكفاية، كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان، وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله وبالاسلام والكفر ولوازمهما فلا

تتلقى هذه المسئلة الا عنهم. والمتأخرون لم يفهموا مرادهم فانقسموا
 فريقين فريقا أخرجوا من الملة بالكبائر وقضوا على أصحابها بالخلود
 في النار، وفريقا جعلوهم مؤمنين كاملي الايمان، فأولئك غلوا وهوؤلاء
 جبنوا، وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى والقول الوسط الذي هو
 في المذاهب كالاسلام في الملل. فهنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق،
 وشرك دون شرك وظلم دون ظلم فعن ابن عباس في قوله تعالى (ومن
 لم يحكم بما أنزل انه فأولئك هم الكافرون) قال: ليس هو الكفر الذي
 تذهبون اليه. رواه عنه سفيان وعبد الرزاق وفي رواية أخرى كفر
 لا ينقل عن الملة. وعن عطاء كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق.
 وهذا بين في القرآن لمن تأمله فان الله سبحانه سمي الحاكم بغير ما أنزل
 الله كافرا وسمى الجاحد لما أنزل الله على رسوله كافرا وسمى الكافر
 ظلما في قوله (والكافرون هم الظالمون) وسمى من يتعدى حدوده في
 النكاح والطلاق والرجعة والخلع ظلما وقال (ومن يتعد حدود الله
 فقد ظلم نفسه) وقال يونس عليه السلام (اني كنت من الظالمين)
 وقال آدم (ربنا ظلمنا انفسنا) وقال موسى (رب اني ظلمت نفسي)
 وليس هذا الظلم مثل ذلك الظلم وسمى الكافر فاسقا في قوله (وما
 يضل به الا الفاسقين) وقوله (ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما
 يكفر بها الا الفاسقون) وسمى العصي فاسقا في قوله تعالى (يا أيها
 الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وقال في الذين يرمون

المحصنات (وأولئك هم الفاسقون) وقال (ولا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وليس الفسوق كالفسوق

وكذلك الشرك شرك كان شرك ينقل عن الملة وهو الشرك الاكبر وشرك لا ينقل عن الملة وهو الاصغر كشرك الرياء وقال تعالى في الشرك الاكبر (انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة. وماواه النار. وما نالها ممن أنصار) وقال (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير) الآية وقال في شرك الرياء (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وفي الحديث « من حلف بغير الله فقد أشرك » ومعلوم ان حلفه بغير الله لا يخرججه عن الملة ولا يوجب له حكم الكفار ومن هنا قوله صلى الله عليه وسلم « الشرك في هذه الامة أخفى من دبيب النمل » فانظر كيف انقسم الكفر والفسوق والظلم الى ما هو كفر ينقل عن الملة والى ما لا ينقل عنها

وكذلك النفاق نفاقان نفاق اعتقاد ونفاق عمل ونفاق الاعتقاد مذكور في القرآن في غير موضع أوجب لهم تعالى به الدرك الاسفل من النار. ونفاق العمل جاء في قوله صلى الله عليه وسلم « أربع من كنَّ فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب، واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر، واذا اتمن خان » وكقوله صلى الله عليه وسلم « آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا اتمن خان واذا وعد أخلف » قال بعض الافاضل وهذا النفاق قد

٨ الاستدراك على كون الحكم بغير المنزل كفرا عمليا

يجمع مع أصل الإسلام وسكن إذا استحکم وكن فقد ينسأخ صاحبه عن الإسلام بالكلية وان صلى وصام وزعم أنه مسلم قانت الايمان ينهى عن هذه الخلال فاذا كالت للعبد لم يكن له ما ينهأه عن شيء منها فـنا لا يكون الا منافقا خالصا انتهى

فانظر رحمك الله الى ما ذكره العلماء من ان الكفر نوعان كفر اعتقاد، وجحود وعناد، فاما كفر الجحود والعناد فهو أن يكفر بما علم ان الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه التي أصلها توحيداً وعبادته وحده لا شريك له، وهذا مضاد للإيمان من كل وجه فهذا هو الذي يخرج من الملة الإسلامية لانه يضاد الايمان من كل وجه، وأما النوع الثاني فهو كفر عمل وهو نوعان أيضاً يخرج من الملة وغير مخرج منها، فأما النوع الاول فهو يضاد الايمان كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه والنوع الثاني كفر عمل لا يخرج من الملة كالحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهذا كفر عمل لا كفر اعتقاد وكذلك قوله « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقوله « من أنى كاهنا فصدقه أو آتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد » صلى الله عليه وسلم فهذا من الكفر العملي وليس كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه وان كان الكل يطلق عليه الكفر اى آخر ما ذكره رحمه الله. لكن ينبغي أن يعلم أن من تحاكم الى الطوائف أو حكم

بغير ما أنزل الله واعتقد أن حكمهم أكمل وأحسن من حكم الله.
ورسوله فهذا ملحق بالكفر الاعتقادي (١) المخرج من الملة كما هو مذكور
في نواقض الاسلام العشرة وأما من لم يعتقد ذلك لكن تحاكم الى
الطاغوت وهو يعتقد ان حكمه باطل فهذا من الكفر العملي
فاذا تبين لك هذا فاعلم ان الايمان أصل له شعب متعددة كل شعبة منها
تسمى إيماناً فأعلاها شهادة أن لا إله الا الله وأدناها امانة الاذى عن
الطريق، فمنها ما يزول الايمان بزواله اجماعاً كشعبه الشهادة ومنها
ما لا يزول بزواله اجماعاً كترك امانة الاذى عن الطريق. وبين هاتين
الشعبتين شعب متفاوتة منها ما يلحق بشعبه الشهادة ويكون اليها أقرب
ومنها ما يلحق بشعبه امانة الاذى عن الطريق ويكون اليها أقرب.
أقرب والتسوية بين هذه الشعب في اجتماعها مخالف للنصوص وما
كان عليه سلف الامة وأئمتها. وكذلك الكفر أيضاً ذو أصل وشعب
فكما ان شعب الايمان ايمان فشعب الكفر كفر، والمعاصي كلها من
شعب الكفر كما ان الطاعات كلها من شعب الايمان ولا يسوي بينهما
في الاسماء والاحكام، وفرق بين من ترك الصلاة والزكاة والصيام
وأشرك بالله أو استهان بالمصحف وبين من سرق أو زنى أو شرب
أو انتهب أو صدر منه نوع من موالاته (الكفار) كما جرى لحاطب فمن
سوى بين شعب الايمان في الاسماء والاحكام أو سوى بين شعب الكفر
في ذلك فهو مخالف للكتاب والسنة، خارج عن سبيل سلف الامة،

(١) بل هو منه لانه اعتقد أن حكم الطاغوت خير من حكم الله.

داخل في عموم أهل البدع والاهواء وقد تبين لك مما قدمناه من كلام ابن القيم وكلام شيخنا الشيخ عبد اللطيف من ان الكفر كفران، وان الفسق فسقان، والشرك شركان والظلم ظلمات، والنفاق نفاقان على ما ذكرناه من التفصيل وقررا عليه من الادلة من الكتاب والسنة، وذكرنا ان هذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الامة بكتاب الله وبالاسلام والكفر ولو ازمهما فلا تلتقى هذه المسئلة الا عنهم، والمتأخرون لم يفهموا مرادهم فانقسموا فريقين فريقا أخرجوا من الملة بالكبائر وقضوا على أصحابها بالخلود في النار وفريقا جعلوهم مؤمنين كما لي الايمان، فأبلك شأوا، وهو لا جفوا، وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى، والقول الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلام في الملل

﴿ فصل ﴾

﴿ وأما المسئلة الثانية — وهي قول السائل ﴿ ما التحاكم الى الطاغوت الذي يكفر به من فعله من الذي لا يكفر؟ ﴾ (فالجواب) أن نقول قد تقدم الجواب عن هذه المسئلة مفصلا في كلام شمس الدين ابن القيم وكلام شيخنا فراجعه واعلم ان هذه المسائل مزلة اقدام، ومضلة افهام، فعليك بما كان عليه السلف الصالح والصدر الاول (والله يقول الحق ويهدي السبيل)

﴿ فصل ﴾

﴿ وأما المسئلة الثالثة — وهي قول السائل ﴾ ما الاعراض الذي هو ناقض من نواقض السلام ؟ ما حكمه هل يطلق على كل معرض أم لا ؟

(فالجواب) أن نقول: ان هذه المسئلة هي مسئلة الجاهل المعرض وقد ذكر أهل العلم ان الاعراض نوعان نوع يخرج من الملة ونوع لا يخرج من الملة، فأما الذي يخرج من الملة فهو الاعراض عن دين الله لا يعلمه ولا يتعلمه كما هو مذكور في نواقض الاسلام العشرة وهذا المعرض هو الذي لا ارادة له في تعلم الدين ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه بل هو راض بما هو عليه من الكفر بالله والاشراك به لا يؤثر غيره ولا تطاب نفسه سواه. وأما الذي لا يخرج من الملة فهو المعرض العاجز عن السؤال والعلم الذي يتمكن به من العلم والمعرفة مع ارادته للهدى وايشاره له ومحبتة له لكنه غير قادر عليه ولا على طلبه لعدم المرشد وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى في (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية) وفي طبقات المكلفين من كتاب طريق المهجرتين ان القسم الثاني من العاجزين عن السؤال والعلم الذي يتمكنون به من العلم والمعرفة قسيان أيضا (أحدهما) مرید للهدى مؤثر له محبة غير قادر عليه ولا على طلبه لعدم المرشد فهذا حكمه حكم

أرباب الفترات ومن لم تباعه الدعوة (الثاني) معرض لا ارادة له ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه فالاول يقول يارب لو أعلم لك ديناً خيراً مما أنا عليه لندت به وتركت ما أنا عليه فهو غاية جهدي ونهاية معرفتي والثاني راض بما هو عليه لا يؤثر غيره ولا تطلب نفسه سواء ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته، وكلاهما عاجز، وهذا لا يجب أن يلحق بالاول لما بينهما من الفرق فالاول لمن طلب الدين في الفترة فلم يظهر به فعل عنه بعد استفراغه الوسع في طلبه عاجزاً أو جهلاً والثاني لمن لم يطالبه بل مات على شركه وان كان لو طلبه اعجز عنه ففرق بين عجز الطالب وعجز المعرض. هذا ملخص ما ذكره ابن القيم وقد ذكرنا به تمامه في جواب المسئلة التي سأل عنها احمد ابن دهب فراجعه فيها لكن ينبغي أولاً أن يعلم ان العوام من المسلمين وكذلك البوادي ممن كان ظاهره الاسلام لا يكلفون بمعرفة تفاصيل الايمان بالله ورسوله وتفاصيل ما شرعه الله من الاحكام لان ذلك ليس في طاقتهم ولا في وسعهم (ولا يكلف الله نفساً الا وسعها) بل يكتفى منهم بالايمان العام المجمل كما قرر ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه في كتاب الايمان وقال في (منهاج السنة) لا ريب انه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ايماناً عاماً مجملاً ولا ريب ان معرفة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم على التفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسول الله صلى

الله عليه وسلم وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي احسن ونحو ذلك، فما أوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم، وأما ماوجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرتهم وحاجتهم ومعرفةهم، وما أمر به أعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه مايجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص وفهمها على التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك. انتهى والله أعلم؟

﴿ فصل ﴾

﴿ المسئلة الرابعة — قول السائل ﴾ ما الشخص الذي يجب جملة ومن الذي يجب من وجهه ويبيض من وجهه والذي يبيض جملة؟

(الجواب) أن نقول الشخص الذي يجب جملة هو من آمن بالله ورسوله وقام بوظائف الاسلام، وميانيه العظام، علما وعملا واعتقادا وأخلص أعماله وأفعاله وأقواله لله وانقاد لاوامره وانتهى عما نهى الله عنه ورسوله وأحب في الله ووالى في الله وأبغض في الله وعادى في

الله وقدم قول رسوله صلى الله عليه وسلم على قول كل أحد كأننا
من كان الى غير ذلك من القيام بحقوق الاسلام وشرائعه. وأما
الذي يحب من وجه ويبغض من وجه آخر فهو المسلم الذي خاطب
عملا صالحا وآخر سيئا فيحب ويوالي على قدر مامعه من الخير
ويبغض ويعدى على قدر مامعه من الشر ومن لم يتسع قلبه لهذا
كان ما يفسد أكثر مما يصلح وهلاكه أقرب اليه من أن يفلح

وإذا أردت الدليل على ذلك فهذا عبد الله بن حمار وهو رجل من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشرب الخمر فأتى به الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمناه رجل وقال ما أكثر ما يوتى به
فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لاتأمنه فإنه يحب الله ورسوله» مع أنه
لعن الخمر وشاربها وبائعها وعاصرها ومعتصرها وحامها والمحمولة
اليه وتأمل قصة حاطب ابن أبي بلتعة وما فيها من الفوائد فإنه هاجر
الى الله ورسوله وجاهد في سبيله لكن حدث منه انه كتب بسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين من أهل مكة يخبرهم
بشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسيره لجهادهم ليتخذ بذلك
يدا عندهم يحمي بها أهله وماله بمكة فنزل الوحي يخبره وكان قد
أعطى الكتاب ظعينة جمعته في شعرها فأرسل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عابا والزبير في طلب الظعينة وأخبرها انهما يجدانها
في روضة خاخ فكان ذلك كذلك فتهداها حتى أخرجت الكتاب.

من ضفائرهما ، فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا حاطب بن أبي بلتعة فقال له ما هذا؟ فقال يا رسول الله اني لم أكفر بعدايماني ولم أفعل هذا رغبة عن الاسلام وانما أردت أن تكون لي عند القوم يد أحبي بها أهلي ومالي فقال صلى الله عليه وسلم « صدقكم خلوا سبيله » واستأذن عمر في قتله فقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال «وما يدريك ان الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وأنزل الله في ذلك صدر سورة الممتحنة فقال (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوِّي وعدوكم أولياء) الآيات فدخل حاطب في المحاطبة باسم الايمان ووصفه به وتناوله النهي بعمومه وله خصوص السبب الدان على ارادته مع ان في الآية الكريمة ما ما يشعر ان فعل حاطب نوع موالاته وانه أبلغ بالموادة فان فاعل ذلك قد ضل سواء السبيل لكن قوله «صدقكم خلوا سبيله» ظاهر في انه لا يكفر بذلك اذا كان مؤمنا بالله ورسوله غير شك ولا مرتاب وانما فعل ذلك لغرض دنيوي ولو كفر لما قيل خلوا سبيله لا يقال قوله صلى الله عليه وسلم لعمر «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» هو المانع من تكفيره لانا نقول لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنعه من لحاق الكفر وأحكامه فان الكفر يهدم ما قبله لقوله تعالى (ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله) وقوله تعالى (ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون) والكفر يحبط للحسنات والايمان بالاجماع فلا يظن

هذا. ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الى قوله (انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم) فجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والبغى وأمر بالأصلاح بينهم، وكان مسطح ابن أثانة من المهاجرين والمجاهدين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ممن سعى بالافك فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد عليه وجلده وكان أبو بكر رضي الله عنه ينفق عليه لقرابته وفقره فألى أبو بكر الآ ينفق عليه بعد ما قال لعائشة ما قال فأنزل الله (ولا يأئل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصنعوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم) فقال أبو بكر بلى والله اني أحب أن يغفر الله لي، فأعاد عليه نفقته. وأمثال هذا كثير لو تتبعناه لطال الكلام وقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية والمؤمن عليه أن يعادي في الله ويوالي في الله فاذا كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه وان ظلمه فان الظلم لا يقطع الموالاة الايمانية قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الى قوله (انما المؤمنون اخوة) فجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والبغى وأمر بالأصلاح بينهم فليتدبر المؤمن الفرق بين هذين النوعين فما أكثر ما يلبس أحدهما بالآخر، وليعلم ان المؤمن يجب موالاته وان ظلمك واعتمد عليك، والكافر يجب معاداته وان أعطاك وأحسن اليك، فان الله بعث الرسول وأنزل الكتاب ليكون

والدين كماه لله فيكون الحب له ولا ولبائه، والبغض لاعدائه، والاكرام
 الا ولبائه، والاهانة لاعدائه، والثواب لولبائه والعقاب لاعدائه، فاذا
 اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وبر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة
 وبدعة استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق
 من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص
 الواحد موجبا لالكرام والاهانة فيجتمع له من هذا وهذا كالص
 الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى ما يكفيه من بيت المال لحاجته

هذا هو الاصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم
 الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه فلم يجهاوا الناس الا مستحقا للثواب
 فقط أو مستحقا للعقاب فقط، وأهل السنة يقولون: ان الله يعذب
 بالنار من أهل الكبائر من يعذبه ثم يخرجهم منها بشفاعة من يأذن له
 في الشفاعة، وبفضله ورحمته، كما استفاضت بذلك السنة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم والله أعلم

وقال رحمه الله في موضع آخر: من سلك طريق الاعتدال عظم
 من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه فيعظم الحق،
 ويرحم الخائق، ويعلم أن الرجل الواحد يكون له حسنات وسيئات
 فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه.
 هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة ومن
 وافقهم كما قد بسط هذا في موضعه والله أعلم انتهى

فانظر — رحمتك الله — الى ماقرره شيخ الاسلام في مسألة الهجر ان الرجل الواحد يجتمع فيه خير وشر، وبر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، فيستحق من الموالاتة والثواب بقدر ما فيه من الخير، ويستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبا الاكرام والاهانة الى آخر كلامه فمن أهل هذا ولم يراع حقوق المسلم التي يستحق بها الموالاتة والثواب بقدر ما فيه من الخير، وكذلك يراعي^(١) ما فيه من الشر والمعصية والفجور والبدعة وغير ذلك فيعامله بما يستحقه من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر — فمن ترك هذا^(٢) وأهمله سلك مسلك أهل البدع من الخوارج والمعتزلة ومن هذا حذوهم ولا بدّ وتأمل قوله. هذا هو الاصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه فلم يجمعوا الناس الا مستحقا للثواب فقط، أو مستحقا للعقاب فقط، فان هذا مخالف لما قاله أهل السنة والجماعة

ثم انظر الى غالب ما يفعله من يستعمل الهجر من الناس هل هو متبع لما عليه أهل السنة والجماعة أو متبع لما عليه أهل البدع من الخوارج وغيرهم؟ وكذلك تأمل قوله رضي الله عنه (ومن سلك طريق

(١) مقتضى المقام أن يقال : ولم يراع الخ

(٢) قوله : فمن ترك — اعادة لقوله : فمن أهمل — له بعده وهو مبتدأ

بخبره : سلك مسلك أهل البدع

الاعتدال — الى قوله — ويعلم أن الرجل الواحد يكون له حسنات
وسيئات ، فيحمد ويذم ، ويثاب ، ويعاقب ، ويحب من وجه
ويبغض من وجه ، الى آخر كلامه . يتبين (١) لك معنى ما قدمته لك مما
عليه أهل السنة والجماعة ومن خالفهم

وأما الذي يبغض جملة فهو من كفر بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر ، ولم يؤمن بالقدر خيره وشره ، وأنه كله بقضاء
الله وقدره ، وأنكر البعث بعد الموت ، وترك أحد أركان الاسلام
الخمسة ، وأشرك بالله سبحانه وتعالى في عبادته أحداً من الانبياء
والاولياء والصالحين ، وصرف لهم نوعاً من أنواع العبادة كالحب
والدعاء ، والخوف والرجاء ، والتعظيم والتوكل والاستغاثة ، والاستعاذة
والاستعانة ، والذبح والنذر والانابة ، والذل والخضوع والخشوع والخشية ،
والرغبة والرغبة ، والتعلق على غير الله في جميع الطلبات ، وكشف الكربات
واغاثة الالهفات ، وجميع ما كان يفعله عباد القبور اليوم عند ضرائح
الاولياء والصالحين وجميع المعبودات . وكذلك من ألحد في أسمائه
وصفاته واتبع غير سبيل المؤمنين وانتحل ما كان عليه أهل البدع
والاهواء المضلة . وكذلك من قامت به نواقض الاسلام العشرة
أو أحدها . وبالجملة فهو من ترك جميع المأمورات ، وارتكب جميع
المحظورات . والله أعلم

(١) قوله يتبين لك الخ جواب لقوله : عم انظر الى غالب ما يفعله الخ

﴿ فصل ﴾

﴿ المسئلة الخامسة ﴾ قول السائل : والهجر هل هو في حق الكافر أو المسلم ؟ وإذا كان في حق المسلم العاصي فما القدر الذي ينبغي أن بهجر لاجله ؟ وهل يفرق بين الاحوال والاشخاص والازمان ؟ وكذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(والجواب) أن نقول : اعلم يا أخي أولاً أن الهجر إن لم يقصد به الانسان بيان الحق ، وهدى الخاطئ ، ورحمتهم والاحسان اليهم لم يكن عمله صالحاً ، وإذا غلظ في ذم بدعة أو معصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد، ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها . وقد بهجر الرجل عقوبة وتعزيراً والمقصود بذلك رده وردع أمثاله للرحمة والاحسان ، لا للتشفي والانتقام ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الثلاثة الذين خالفوا لما جاء المتخلفون من الغزاة يعتذرون ويحلفون ، وكانوا يكذبون ، وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر ، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق

إذا تحققت هذا فالهجر المشروع إنما هو في حق العصاة والمذنبين إلا في حق الكافر فإن عقوبته على كفره أعظم من الهجر ، وهجر العصاة المذنبين من أهل الاسلام إنما هو على وجه التأديب فيراعي الهاجر المصلحة الراجحة في الهجر أو الترك كما سيأتي بيانه

وهذه المسئلة قد كفانا الجواب عنها شيخ الاسلام ابن ابي عمير
 قدس الله روحه فقال : الهجر الشرعي نوعان (أحدهما) بمعنى الترك
 للمنكرات (والثاني) بمعنى العقوبة عليها فالاول هو المذكور في قوله
 تعالى ﴿ واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى
 يخوضوا في حديث غيره ، واما بنسبتك الشيطان فلا تقعد بعد
 الذكرى مع القوم الظالمين ﴾ وقوله (وقد نزل عليكم في الكتاب ان
 اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم) الآية
 فهذا يراد به انه لا يرى المنكرات بخلاف من حضر عندهم للانكار
 عليهم أو حضر بغير اختياره ولهذا يقال : حاضر المنكر كفاعله . وفي
 الحديث « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجاس على مائدة يشرب
 عليها الخمر » وهذا الهجر من جنس هجر الانسان نفسه لفعل المنكرات .
 قال النبي صلى الله عليه وسلم « المهاجر من هجر ما نهى الله عنه »
 ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق الى دار الاسلام والايمان
 فانه هجر المقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل
 ما أمر الله به . ومن هنا قوله (والرجزَ فاهجر)

(النوع الثاني) الهجر على وجه التأديب وهو هجر من يظهر
 المنكرات فيه هجر حتى يتوب منها كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم
 والمسلمون الثلاثة الذين خلفوا حتى أنزل الله توبتهم حين ظهر منهم
 ترك الجهاد المتعين من غير عذر ولم يهجر من أظهر الخير وان كان منافقا

فهذا الهجر بمنزلة التعرير والتعزير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات،
أو فعل المحرمات، كتارك الصلاة والزكاة، والمتظاهر بالمظالم والفواحش
والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الامة، التي
ظهر انها بدعة

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والائمة : ان الدعاة الى
البدعة لا تقبل شهادتهم ولا يصلى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ولا
يناكحون. فهذا عقوبة حتى ينتهوا ولهذا يفرقون بين الداعية وغير
الداعية لان الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة بخلاف السكّام
فانه ليس شرا من المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقبل علاقتهم وبكل سرأثرهم الى الله مع علمه بحال كثير منهم. ولهذا
جاء في الحديث أن المعصية اذا خفيت لم تضر الا صاحبها ولكن
اذا أعلنت ولم تنكر ضرت العامة . وذلك لان النبي صلى الله عليه
وسلم قال «إن الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم بعقاب
من عنده» فالمنكرات الظاهرة يجب انكارها بخلاف الباطنة فان
عقوبتها على صاحبها خاصة . وهذا الهجر يختلف باختلاف المهاجرين
في قوتهم وضعفهم، وقاوتهم وكثرتهم، فان المقصود زجر المهجور وتأديبه
ورجوع العامة عن مثل حاله، فان كانت المصلحة في ذلك راجحة
بمحيث يفضي هجره الى ضعف الشر وخنثته وان كان لا المهجور ولا
غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والمهاجر ضعيف بمحيث تكون مضرتة

على ذلك راجحة على مصلحته لم يشرع الهجر - بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع والهجر لبعض الناس أنفع، من التأليف ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف أقواما ويهجر آخرين. وقد يكون المؤلفة قلوبهم أشد حالا في الدين من المهجورين كما أن الثلاثة الذين خلفوا كانوا خيرا من أكثر المؤلفة قلوبهم. لكن أوامك كانوا سادة مطاعين في عشايرهم فكانت المصاحبة الدينية في تأليف قلوبهم. وهؤلاء كانوا مؤمنين. والمؤمنون سواهم كثيرون، فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم وهذا كان المشروع في العدو - القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب المصالح والاحوال وجواب الائمة كاحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الاصل ولهذا كان يفرق بين الاماكن التي كثرت فيها البدعة كما كثرت في البصرة، والتجهيم بخراسان، والتشيع بالكوفة وبين ما ليس كذلك ويفرق بين الائمة المطاعين وغيرهم واذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق اليه

واذا عرف هذا فالهجرة الشرعية هي من الاعمال التي أمر الله بها ورسوله والطاعات لا بد أن تكون خالصة لله وأن تكون موافقة لامره فتكون خالصة لله صوابا فمن هجر لهوى نفسه، أو هجر هجرا غير مأمور به، كان خارجا عن هذا وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه ظانة أنها تفعله طاعة لله

والمهجر لاجل حفظ النفس لا يجوز اكثر من ثلاث كما جاء في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث يلتقيان فيصد هذا عن هذا ويصد هذا عن هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فلم يرخس في هذا المهجر اكثر من ثلاث كما لم يرخس في اعداد غير الزوجة اكثر من ثلاث وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « تفتح أبواب الجنة كل يوم اثنين وخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً الا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء فيقال انظروا هذين حتى يصطابا » فهذا لحق الانسان حراه وانما رخص في بعضه كما رخص للزوج أن يهجر امرأته في المضجع اذا نشرت وكما رخص في هجر الثلاث . فينبغي أن يفرق بين المهجر لحق الله وبين المهجر لحق النفس ، فالاول مأمور به والثاني منهي عنه لان المؤمنين اخوة وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا يباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله اخوانا » وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في السنن « ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قالوا بلى يا رسول الله قال « اصلاح ذات البين فان فساد ذات البين هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين » وقال في الحديث الصحيح « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحسنى والسهر وهذا لان المهجر من باب

العقوبات الشرعية فهو من جنس الجهاد في سبيل الله وهذا يفعل لان تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله . والمؤمن عليه أن يعادي في الله ويوالي في الله فإذا كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه وان ظلمه فان الظلم لا يقطع الموالاة الايمانبة قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فأصلحوا بينهما) الى قوله (انما المؤمنون اخوة) فجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والبغى وأمر بالاصلاح بينهم فليتدبر المؤمن الفرق بين هذين النوعين فما أكثر ما يلتبس أحدهما بالآخر ، وليعلم ان المؤمن يجب موالاته وان ظلمك واعتدى عليك ، والكافر يجب معاداته وان أعطاك وأحسن اليك (١) ، فان الله بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله فيكون الحب له ولا وليائه ، والبغض لاعدائه ، والاكرام لاوليائه ، والاهانة لاعدائه ،

(١) يعني ان الاحسان في المعاملة الدنيوية لا يصح ان يكون سببها لموالاة الكافر موالاة دينية كمساعدته على كفره او اسبغ حسنة منه واققراره عليه . وليس معناه انه يجب ان يقابل الكافر على احسانه المعاملة بالعداوة والايذاء فان هذا مخالف لقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم) الخ الايات ، فالاسلام يامر أهله بان يكونوا فوق جميع الكفار فضلا واحسانا وبرا ويرشدكم الى ان تكون لهم اليد على غيرهم ولا يكون لغيرهم يد عليهم وللکافر الجربى معاملة غير معاملة المعاهد والذمي . كما هو معروف في محله

والثواب لا وليائه، والعقاب لا أعدائه، فاذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وبر وفجور وطاعة ومعصية وسنة وبدعة استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر فيجتمع في الشخص الواحد موجبا الاكرام والاهانة فيجتمع له من هذا وهذا كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى ما يكفيه من بيت المال لحاجته هذا، هو الاصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه فلم يجعلوا الناس إلا مستحقا للثواب فقط أو مستحقا للعقاب فقط وأهل السنة يقولون ان الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه ثم يخرجهم منها بشفاعته من يأذن له في الشفاعة وبفضله ورحمته كما استفاضت بذلك السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم انتهى

﴿ وأما قول السائل ﴾ واذا كان في حق المسلم العاصي فما القدر الذي ينبغي أن يهجر لاجله فنقول: القدر الذي ينبغي أن يهجر لاجله هو ما تقدم ذكره من هجر من يظهر المنكرات حتى يتوب منها، لكن ينبغي أن يعلم ان المعاصي متفاوتة في الحد والمقدار فمنها ما هو من قسم الكبائر ومنها ما هو من قسم الصغائر، فيهجر العاصي على قدر ما ارتكبه من الذنب (ولكل درجات مما عملوا) ولا يسوي بين الذنوب في الهجر ويجعل ذلك باباً واحداً الا جاهل. لان هذا الهجر من باب التأديب، والمقصود به بيان الحق، ورحمة الخلق « والمسلم

أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يحقره» وإذا أفضى ذلك إلى التقاطع والتدابير والتباغض والتحاسد لم يكن الهجر مشروعاً لأن مفسدته أرجح من مصاحته

وقد باغني أن بعض هؤلاء الهاجرين لمن يرتكب شيئاً من الذنوب والمعاصي إذا قال لهم المهجور: أستغفر الله وأتوب إليه وأقرّ على نفسه بالذنب وتاب إلى الله منه لا يقبلون منه بل يستمرون على هجره ومعاداته، وهذا خلاف ما شرعه الله ورسوله، بل هذا من باب التشفي والانتقام، لا من باب الرحمة والاحسان بالمسلم، والواجب أن ينصح الرجل أخاه المسلم عن هذا الذنب فإن تاب منه فهو المطاوب، وإن لم يتب واستمر على معصيته هجره حتى يتوب منها، إن كانت المصاحبة في حقه أرجح وإن لم ينزجر عنها وكانت المفسدة في حقه أرجح من المصاحبة لم يكن الهجر مشروعاً كما ذكر ذلك شيخ الإسلام والله أعلم

وقوله هل يفرق بين الأحوال والاشخاص والازمان؟
فأقول نعم يفرق بين الازمان فزمان يهجر فيه وزمان لا يهجر فيه وذلك إذا كان الناس حدثاء عهد بجاهلية فينبغي أن يراعى في حقهم الإصلاح وهو التأليف وترغيبهم في الاسلام ودخولهم فيه وعدم تنفيرهم وليعلموا ان هذه الملة المحمدية حنيفية في الدين سمحة في العمل كما قال صلى الله عليه وسلم لما جاء الحشية يابسون بحرابهم في المسجد فقام ينظر

اليهم وقال «تعلم يهود أن في ديننا فسحة اني بعثت بحنيفية سمحة»
 ففي مثل هذه لآزمان لا يستعمل المهجر مع كل أحد لثلا يحصل
 بذلك عدم رغبة في الدخول في الاسلام وتنفيذ الناس عنه . وكذلك
 الاشخاص شخص يهجر وشخص لا يهجر كما قال شيخ الاسلام
 وهنا المهجر يختلف باختلاف المهاجرين في قوتهم وضعفهم، وقتهم
 وكثرتهم، فان المتصور زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل
 حاله ، فان كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره الى
 ضعف الشر وخفته كان مشروعا وان كان لا المهجور ولا غيره
 يرتفع بذلك بل يزيد الشر والمهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك
 راجحة على مصلحتهم لم يشرع المهجر بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع
 والمهجر لبعض الناس أنفع من التأليف الى آخر كلامه

واذا كان ذلك كذلك فهجر القمادقوالا كابر الذين يخاف من
 هجرهم عدم قبول والقياد ويرون أن في ذلك تضاضة عليهم ونقصا
 في حقهم وربما يحصل بذلك منهم تعدد بيد أو لسان فلا ينبغي هجرهم
 لان من القواعد الشرعية ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ،
 وكذلك الاحوال يراعى فيها الاصلاح كما يراعى في الازمان والاشخاص
 كما قال شيخ الاسلام . وهذا كما أن المشروع في العدو - القتال تارة
 والمهادنة تارة ، وأخذ الجزية تارة ، كل ذلك بحسب المصالح والاحوال
 الى آخر كلامه فتأمله يزل عنك اشكالات طالما أعشت عيون كثير

من خفافيش الابصار ، الذين لا معرفة لهم بمدارك الاحكام ، ولا اطلاع لهم على مذكرة أئمة أهل الاسلام ، والله المستعان

﴿ فصل ﴾

اذا تحققت هذا وعرفت ما ذكره شيخ الاسلام من المهجر المشروع وغير المشروع فاعلم يا أخي أن كثيرا من الناس يهجرون على غير السنة وعلى غير ما شرعه الله ورسوله ويحبون ويوالون ويبغضون ويمادون على ذلك وذلك أن بعض الناس ممن ينتسب الى طالب العلم والمعرفة أحدث لمن يدخل في هذا الدين شعارا لم يشرعه الله ولا رسوله ولا ذكره المحققون من أهل العلم لا في قديم الزمان ولا في حديثه وذلك أنهم يلزمون من دخل في هذا الدين أن يلبس عصابة على رأسه ويسمون بها العمامة وان ذلك من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن لبسها كان من الاخوان الداخلين في هذا الدين ومن لم يلبسها فليس منهم لانه لم يلبس السنة. وهذا لم يقل به أحد من العلماء ولا شرعه الله ولا رسوله بل هذا استحسان منهم وظن انه من السنة وليس هذا من السنة في شيء وبيان ذلك

من وجوه

(الوجه الاول) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث قبل

النبوة أربعين سنة ولباسه لباس العرب المعتاد من الارز والسراويل (١)
والاردية والعمائم ثم لما أكرمته الله بالرسالة والنبوة ورحم الله الخلق
ببعثته ودخل الناس في دين الله أفواجا وشرع الشرائع وسن السنن
لامته لم يشرع لهم لباسا غير لباسهم المعتاد ولا جعل للمسلمين شعارا
يتميز به المسلمون من الكفار بل استمروا على هذا اللباس المعروف
المعتاد الى انقراض القرون الاربعة وما شاء الله بعدها لم يحدثوا
لباسا يخالف لباس العرب (٢) ولم يكن من عاداتهم لبس المحارم والغتر
والمشاح والعبي كما هو لبس العرب اليوم من الحاضرة والبادية

(الوجه الثاني) ان هذه العصائب على المحارم والغتر الشمع
وغيرها التي يسمونها العمائم ان كان المقصود بجعلها على الرأس وعلى
المحارم الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في لباسه فهذه لم تكن

(١) لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يلبس السراويل
بل ورد في روايات ضعيفة ولكن اشتراه وأمر بلبسه ولهذا اطلق
ابن القيم في الهدي انه يلبسه وقيل ان هذا سبق قلم منه
(٢) أي لم يحدثوا زيا خاصا بالمسلمين ولكنهم لبسوا غير
ما كان يلبس العرب ففي صحيح البخاري ان النبي (ص) لبس
الجبة الرومية وفي صحيح مسلم انه لبس الطيالة الكسروية أي
أي لبيان الجواز ثم تفنن المسلمون في الازياء في أيام حضارتهم
في تلك القرون ولكن لم يجعلوها شعارا دينيا

هي العمامة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر العرب يلبسونها بل تلك كانت سائرة لجميع الرأس وعلى القلائس كما قال صلى الله عليه وسلم « فرق ما بيننا وبين الاعاجم العمامة على القلائس » والقلمسوة هي الطاقية في عرفنا وعادة العرب في العمامة انهم يجعلونها محذوكة فلابي شي لم يقتدوا برسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اللباس على هذا الوضع ان كان المقصود الاقنداء به

(الوجه الثالث) أن يقال لمن أحدث هذه العصائب لو كانت هي العمامة المعروفة على ما وصفنا: ما وجه تخصيص هذه العمامة بالسنية من بين سائر لباس النبي صلى الله عليه وسلم من الاردية والقميص والسراويل^(١) والازر وغيرها وكان اللائق بالمتقدي أن يلبس جميع ما يلبسه صلى الله عليه وسلم ولا يجعل بعضه مسنوناً وبعضه مهجوراً متروكا .

(الوجه الرابع) انه لما أحدث بعض الفقهاء من الخنابلة وغيرهم شعاراً يتميز به المصاب من غيره فيعري أنكر ذلك المحققون من أهل العلم الذين لهم قدم صدق في العالمين كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في عدة الصابرين: وأما قول كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم

(١) أخذ المؤلف هذا من كتاب الهدي للعلامة ابن القيم كما تقدم وأنه نسب فيه الى السهو كما قال أبو عبد الله الحجازي في حاشيته على الشفاء والخطب سهل

لا بأس أن يجعل المصائب على رأسه ثوباً يعرف به قالوا لان التعزية سنة وفي ذلك تيسير لعرفته حتى يعرف في نظره وأنكره شيخنا ولا ريب ان السلف لم يكونوا يفعلون شيئاً من ذلك ولا نقل هذا عن أحد الصحابة والتابعين والآثار المتقدمة كلها صريحة في رد هذا القول وقد ذكره اسحاق بن راهويه أن يترك الرجل لبس ما عادته لبسه وقال هو من السلب وبالجملة فعادتهم أنهم لم يكونوا يغيرون شيئاً من زيهم قبل المصيبة ولا يتركون ما كانوا يفعلونه ، فهذا مناق للصبر والله أعلم انتهى

فتبين مما ذكره ابن القيم ان احداث هذا العشار عند المصيبة لم يكن السلف يفعلون شيئاً من ذلك ولا نقل هذا عن أحد من الصحابة والتابعين فكذلك هذه العصائب المحدثه التي زعموا انه يتميز بها من دخل في هذا الدين عن لم يدخل فيه احداث شعار في الاسلام لم ينعهد الصحابة ولا التابعون من بعدهم من العلماء ومن زعم ذلك فعليه الدليل واليبين لنا من ذكره من العلماء في أي زمان وفي أي كتاب وفي أي باب من أبواب العلم ؟

(الوجه الخامس) ان لبس العمائم والارديه والازر وغيرها هو من العادات التي هي من قسم^(١) المباحات التي لا يثاب فاعلمها ولا (١) في الاصل قسم بالياء وقد تكرر هذا فيه واصله من سهو الناسخ فالقسم من الشيء الجزء منه وقسم الشيء مقابله الذي

يعاقب تاركها لا من قسيم العبادات كالسنن التي يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها وقد أنكر بعض الجهمية من أهل عمان على المسلمين لبس المحارم وشرب القهوة وزعم ان هذا بدعة فأجابه شيخنا الشيخ عبد اللطيف بقوله وهذا من أدلة جهله وعدم معرفته للاحكام الشرعية والمقاصد النبوية فان الكلام في العبادات لافي العادات. والمباحث الدينية نوع، والعادات الطبيعية نوع آخر. فما اقتضته العادة من أكل وشرب ومركب ولباس ونحو ذلك ليس الكلام فيه. والبدعة ما ليس لها أصل في الكتاب والسنة ولم يرد بها دليل شرعي من هديه صلى الله عليه وسلم وهدي أصحابه وأما ما له أصل كارت ذوي الارحام وجمع المصحف والزيادة في حد الشارب وقتل الزنديق ونحو ذلك فهذا وان لم يفعل في وقته — صلى الله عليه وسلم — فقد دل عليه الدليل الشرعي وبهذا التعريف تنحل اشكالات طالما عرضت في المقام وقال رحمه الله أيضاً في رده على البولاقى صاحب مصرفي قوله

وها أتم قد تفعاون كغيركم حوادث قد جاءت عن الاب والجد
كحرب بيارود وشرب لقهوة وكم بدع زادت عن الحد والعد

قال رحمه الله تعالى

يدخل معه في مقسم واحد فكل من الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح قسيم للآخر ، والعادات المذكورة من قسم المباح الذي هو قسيم الواجب وغيره من الاحكام الخمسة

وأعجب شيء أن عدت لقهوة مع الحرب بالبارود في بدع الضد
وقد كان في الاعراض ستر جهالة غدوت بها من أشهر الناس في البلد
فما بدع في الدين تلك وإنما يراد بها الاحداث في قُرب العبد
فتبين بما ذكره الشيخ ان العادات الطبيعية كلما كل والمشارب
والملايس والمراكب وغيرها نوع وان المباحث الدينية والمقاصد
النبوية نوع آخر فلا يجعل ما هو من قسيم العادات الطبيعية، من
العبادات الشرعية الدينية، الا جاهل مفرط في الجهل
وأما ما يوردونه من الاحاديث في فضل العمائم فلا يصح منها
شيء الا ماورد في ارسال الذؤابة ولو صحت لكانت محمولة على
غير ما توهموه وعلى غير ما فهموه

وقد بلغني عن بعض الاخوان انهم ينكرون ما كان يعتاده
المسالمون من لبس العقال سواء كان ذلك العقال اسود أو احمر
أو أبيض ويمتدحون من لبسه ويعلمون ذلك بأنه لم يلبسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولم يكن ذلك يلبس في عهدهم ولا
هو من هديهم، واذا كانت هذه العلة هي الممانعة من لبسه فيكون
حراماً ولا لبسه قد خالف السنة . فيقال لهم : وكذلك لم يكن الرسول
صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا التابعون لهم باحسان يلبسون
هذه المشاحل لا الاحمر منها ولا الابيض ، ولا الاسود ولا العبي (١) على
(١) المراد بالاسمي جمع عبائة في لغة العوام والعبائة العباءة وجمعها عباءة وعباءة

اختلاف ألوانها والكل من هذه الملابس صوف ظاهر وكذلك لم يكونوا يلبسون الغتر الشمع على اختلاف ألوانها فلاي شيء كانت هذه الملابس جلالاً مباحاً لبسها؟ وهذه العقل محرمة أو مكروهة لا يجوز لبسها؟ والعلة في الجميع واحدة على زعمهم، مع ان هذا لم ينقل عن أحد من العلماء تحريره ولا كراهته . وقد أظهر الله شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب فدعا الناس الى توحيد الله وعبادته وقد كانوا قبل ظهوره في أمر دينهم على جهالة جهلاء، وضلالة ظالماء، فدعاهم الى الله والى توحيدهِ وكانوا قبل دعوته يعبدون الاولياء والصالحين والاحجار والاشجار والغيران وغير ذلك من المعبودات التي كانوا يعبدونها من دون الله، فدعا الناس الى توحيد الله وعبادته ، وبين لهم الاحكام والشرائع والسنن حتى ظهر دين الله وانتشر في البلاد والعباد، ولم يكن في وقته أحد يلبس هذه العصائب ولا أمر الناس بلبسها ولا ذكر انها من السنن، ولا أنكر على الناس ما كانوا يعتادونه من هذه الملابس كالعقُل وغيرها ، لانها من العادات الطبيعية ، لا العبادات الدينية الشرعية

فخير الامور المسالقات على الهدى وشر الامور المحدثات البدائع
 (الوجه السادس) أن السنة في الاصل تقع على ما كان عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما سنه أو أمر به من أصول الدين وفروعه حتى الهدى والسنت فعلى هذا يكون الاصل في موضوعها هو

ابتداءً فعل أو قول لم يكن قبل ذلك مقولا ولا مفعولا ثم صار بعد الامر بذلك مسنونا مشروعا لان العبادات مبناهما على الامر وبيان ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا اذا فات أحدا منهم بعض الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها قبل السلام فجاء معاذ رضي الله عنه وقد فاتته بعض الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرغ من الصلاة قام معاذ فقضى ما فاتته منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان معاذ أقدم منكم سنة فاتبعوها » هذا هو المعروف من لفظ السنة وموضوعها وهذا بخلاف العمائم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن لامته لبسها بل كانت هي عادة العرب قبل الاسلام وبعده فما وجه تسميتها بالسنة وتخصيصها لو كانوا يعلمون؟ واذا كانوا لا يعلمون أنها ليست سنة فهلا سألوا اذا لم يعلموا؟ — فانما دواء العي السؤال والله أعلم

﴿ وأما قول السائل ﴾ وكذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر -

فنقول : الكلام فيه كالكلام في الازمان والاشخاص والاحوال يراعى فيه ما هو الاصلح والارجح وهو على المراتب الثلاث باليد فان عجز عن ذلك فباللسان فان عجز عنه فبالقلب وذلك أضعف الايمان ، واسكن ينبغي للأمر والنهي أن يكون عليما فيما يأمر به ، عليما فيما ينهى عنه ، حليما فيما يأمر به ، حليما فيما ينهى عنه ، رفيقا فيما يأمر به ، رفيقا فيما ينهى عنه . فمن أهمل هذا كان افساده أكثر من

﴿ فصل ﴾

وأما قوله وهل إذا خرج بعض من نزل في دار الهجرة الى البادية لاجل غنمه في وقت من الاوقات وهو يريد الرجوع يقع عليه وعيد من تعرب بعد الهجرة أم لا ؟

﴿ فالجواب ﴾ أن يقال : اذا خرج بعض من نزل في دار الهجرة الى البادية لاجل غنمه ومن نيته الرجوع الى مسكنه وداره التي هاجر اليها لا يقع عليه وعيد من تعرب بعد الهجرة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه » وهذا الذي خرج الى غنمه ليصالحها، ويتعاهد أحوالها، ثم يرجع الى مهاجرة ليس من نيته التعرب بعد الهجرة ، ولا رغبة عن الاسلام وأهله ، فلا يدخل في الوعيد . وقد اعترض سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه - أيام الفتنة التي كانت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما - في قصر له في البادية فقيل له في ذلك فقال شعرا

عوى الذئب فاستأنست بالذئب اذعوى

وصوت انسان فكنت أطير

ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ولا قال له أحد منهم : انك تعربت بعد الهجرة وتركت دار الهجرة - لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن في مثل هذا كما هو مذكور في محله في غير هذا الموضوع وهذا الذي ذكرناه عن بعض الاخوان لم يكن منارجها بالغيب بل قد جاؤا الينا وسألوا الشيخ عبد الله بن الشيخ عبد اللطيف عن هذه المسائل وعن هذه العصائب بخصوصها فأخبرهم أنها ليست من السنة في شيء وانما هي من العادات الطبيعية ، لامن العبادات الدينية الشرعية ، وأغلظهم القول لما سألوه عن بعض هذه المسائل وأمرهم أن يعلموا أصل دينهم الذي يدخلهم الله به الجنة وينجيهم به من النار فاذا تمكن هذا الدين من قلوبهم فالجواب عن هذه المسائل وغيرها ممكن سهل وقد نفع الله به كثيرا من الاخوان الداخلين في هذا الدين فانزجروا عن تلك الورطات ، التي من سلكها أفضت به الى مفاوز الهلكات. ولو لا ما دفع الله باغلاظه لهم عنها لاتسع الخرق على الراقع فجزاه الله عن الاسلام والمسلمين خيراً

﴿ فصل ﴾

ولما انتهينا الى هذا الموضوع من تسويد هذه الاوراق قدم الينا بعض الاخوان وافدا الى الامام ونعه ورقة في فضل العمامة يزعمونها من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - فلما تأملتها

لم أجد فيها من كلام شيخ الاسلام لفظا صريحا الا ما نقله شارح
 الاقناع عن شيخ الاسلام أنه قال: اطالتهما - أي الذؤابة - بلاسبال وان
 أرخى طرفها بين كتفيه فحسن - فان كان فيها شيء من كلام شيخ
 الاسلام فهو لم يبينه ولم يفصله عن غيره حتى يعلم ذلك ونحن نبين
 ان شاء الله تعالى ما في هذا الكلام من الخطأ وما يناقضه من كلام
 شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وقدس روحه وهذا نص ما نقله
 في هذه الورقة قال فيها

﴿ فائدة ﴾ في فضل العمامة من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية
 رحمه الله تعالى وقدس روحه في أن الاقتداء بأفعال الرسول صلى
 الله عليه وسلم من الامور المشروعة مقرر في علم الاصول لا سيما فيما
 يظهر فيه قصد القرينة كما ورد في ارسال الذؤابة في الحديث الذي
 رواه مسلم عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال : كأني أنظر
 الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المنبر وعليه عمامة سوداء قد
 أرخى طرفها بين كتفيه

﴿ والجواب ﴾ عن هذا من وجوه

﴿ الوجه الاول ﴾ أنه ليس في هذا الكلام ما يدل على فضل
 العمامة وانما فيه أن الاقتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم من
 الامور المشروعة مقرر في علم الاصول لا سيما فيما يظهر فيه قصد
 القرينة كما ورد في ارسال الذؤابة في العمامة مما سنده رسول الله صلى

٤٠ العمامة من العادات . والفضيلة في قصد التأسي

الله عليه وسلم وشرعه . فالإقتداء به في إرسال الذؤابة في العمامة لمن كان يعتاد لبسها مسنون مشروع وهذا يدل على فضل إرخاء الذؤابة بين السكتفين لا على فضل العمامة لأن لبس العمامة من العادات الطبيعية ، لأمم العبادات الدينية الشرعية وقد كان رسول الله صلى عليه وسلم يلبسها هو وسائر العرب قبل أن ينزل عليه الوحي وقبل أن يشرع الشرائع ويسن السنن

﴿ الوجه الثاني ﴾ أن لا لبس هذه العصائب على الغتر الشمع وغيرها لم يكن مقتديا برسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأن العمامة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ساترة لجميع الرأس وكان ياتحي بها تحت الحنك وهذا بخلاف هذه العصائب واسم العمامة لا يقع إلا على ما وصفنا ^(١)

﴿ الوجه الثالث ﴾ أن لبس العائم والأزر والأردية وغيرها

(١) العمامة في اللغة ما يلف على الرأس ويكفي بها عن المغفر والبيضة كما في القاموس وشرحه ولسان العرب ، وتسمى العمامة عصابة أيضا . وهي في الأصل ما يعصب الرأس وغيره : وفي صحيح مسلم بل والسنن . الأربعة والشمال أن النبي (ص) دخل مكة وعليه عمامة سوداء . وفي رواية للشمال - عصابة سوداء . نعم أنهم كانوا يتحنكون بالعائم وهو ضرب من الاعتام ولكن ما يلف على الرأس يسمى عمامة مطلقا . وقد شد من عدد الاعتام سنة مطلقا والظاهر أنه من العادات ولكن قصد التأسي به فضيلة ومن علامته القصد وإرخاء الذؤابة والتحنك .

لم يكن من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه بل كان هذا لباسه مع سائر العرب كما ذكر ذلك شيخ الاسلام فأي قرينة أو فضيلة في الاقتداء به فيما كان فعله مشتركاً بينه - صلى الله عليه وسلم - وبين سائر العرب مسلمهم وكافرهم ؟

﴿ الوجه الرابع ﴾ انا لا تنكر اباحة جعل هذه العصائب على الغتر مطلقاً وإنما أنكرنا زعمهم أنها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي سنّها لامته وشرعها وجعل ذلك شعاراً يميز به من دخل في هذا الدين عن لم يدخل فيه كما بينا بطلان ذلك في غير هذا الموضع وسنّبينه فيما بعد ان شاء الله تعالى

(وأما قوله) في الشماثل عن هارون الهمداني بإسناده الى ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتم سدل عمامته من بين كتفيه قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك قال: عبيد الله : رأيت سالماً والقاسم يفعلانه

فأقول: وهذا ليس فيه إلا إرخاء الذؤابة بين كتفيه صلى الله عليه وسلم وهذا حق لا شك فيه . ولا ارتياب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلها، والفضيلة إنما هي في الاقتداء به في ارسال الذؤابة بين الكتفين

(وأما قوله) وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال عمّني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم (غدیر خم) بعمامة فسدل

طرفها على كتفي وقال « ان الله أمدي يوم بدر ويوم حنين بملائكة معتمين بهذه العمة وان العمامة حاجزة بين المسلمين والمشركين » (١)

(فأقول) هذا الحديث فيه ألفاظ تخالف ما ثبت عن النبي

صلى الله عليه وسلم وتختلف ما ذكره شيخ الاسلام وغيره من العلماء

وهي قوله « ان الله أمدي يوم بدر ويوم حنين بملائكة معتمين

بهذه العمة وان العمامة حاجزة بين المسلمين والمشركين » قال ابن القيم

رحمه الله تعالى في الهدي النبوي لما ذكر ما رواه مسلم في صحيحه

عن عمرو بن حريث قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على

المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه : وفي مسلم أيضا

عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة

وعليه عمامة سوداء ولم يذكر في حديث جابر ذؤابة فدل على أن

الذؤابة لم يكن يرخيها دائما بين كتفيه وقد يقال : إنه دخل مكة وعليه

(١) الحديث رواه أبو داود والترمذي عن شيخ مجهول فهم وضعيف

وليس فيه ذكر الملائكة بل قال « عممني رسول الله (ص) فسدتها

بين يدي ومن خلفي . » هكذا في سنن أبي داود ولم أره في الترمذي

وأما الجملة الاخيرة فهي من معنى حديث رواه أبو داود والترمذي

أيضا عن ابن ركانة عن أبيه مرفوعا بلفظ « فرق ما بيننا وبين

المشركين لبس العمائم على القلائس » قال الترمذي حديث غريب

واسناده ليس بالقائم ولا نعرف ابن الحسن العسقلاني (أي وهو الذي

لا تفرد بروايته) ولا ابن ركانة . وسيد ذكره المصنف بغير تخريج

أهبة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه وكان شيخنا أبو العباس ابن تيمية قدس الله روحه يذكر في سبب الذؤابة أمرا بديعاً وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اتخذها صبيحة المنام الذي رآه في المدينة لما رأى رب العزة تبارك وتعالى فقال « يا محمد فيم يختصم الملائكة الأعلى ؟ قلت : لا أدري فوضع يديه بين كتفي فعلمت ما بين السماوات والارض » الحديث وسئل عنه البخاري فقال صحيح قال فمن تلك الحال أرخى الذؤابة بين كتفيه، وهذا من العلم الذي تنكره ألسنة الجهال وقلوبهم ولم أر هذه الفائدة في شأن الذؤابة لغيره فذكر : رحمه الله تعالى أن سبب^(١) ارخاء الذؤابة كان صبيحة المنام الذي رآه في المدينة لما رأى رب العزة تبارك وتعالى وفيه « فوضع يده بين كتفي » قال فمن تلك الحال أرخى الذؤابة

وهذا الناقل ذكر في الحديث الذي ذكره عن عبد الرحمن بن عوف أن سبب ارخاء الذؤابة لما عممه بها أنها كانت عمة الملائكة الذين أمددهم الله بهم يوم بدر ويوم حنين ولو كان هذا هو السبب في ارخاء الذؤابة لذكره ابن القيم رحمه الله تعالى مع أن هذا الحديث لم يعزه الى كتاب ولا بدءاً من عزوه الى كتاب من دواوين أهل الحديث المعروفة المشهورة مع تعديل روايته وتوثيقهم والا فلا نسلم (١) لفظ سبب هنا زائد فان ارخاء هو الذي كان صبيحة

تلك الليلة لا سببه الذي هو الرؤيا فيها

صحته (١) وذكر في هذا الحديث أن العمامة حاجزة بين المسلمين
والمشركين فلا أدري ما أراد بهذا الكلام وهل ذلك ثابت عن
النبي صلى الله عليه وسلم أم لا؟ لأنه قد كان من المعاموم أن على
المشركين عمامة كما هي على المسلمين وعلى الملائكة فما معنى قوله
« وان العمامة حاجزة الى آخره »

ثم قال قال ابن وضاح وساق بسنده عن عاصم بن محمد عن أبيه
قال: رأيت على ابن الزبير عمامة سوداء قد أرخاها من خلفه قدر ذراع
وهذا الحديث فيه أن العمامة التي رآها على ابن الزبير عمامة
سوداء وهؤلاء لا يلبسون العمامة السود ولا يعصبون بها رؤوسهم
وغاية ما فيه أنه أرخاها قدر ذراع وهذا لا ينكره منا احد

ثم قال: وقال عثمان بن ابراهيم رأيت ابن عمر يحني شاربه -
ويرخي عمامته من خلفه الى أن قال وقال بعضهم بين الكتفين وهو
قول الجمهور . ونص مالك أنها تكون بين اليدين ثم قال الاولون:
إنها تكون قدر أربع أصابع وقيل الى نصف الظهر وقيل القعدة انتهى
وهذا الذي ذكره عن ابن وضاح - ان كان النقل عنه ثابتا
بذلك - فليس فيه الا رخاء الذؤابة وفضيلة الاقتداء برسول الله
صلى الله عليه وسلم في ارخائها لا في سنية العمامة

(١) بينا أن العبارة منقفة من حديثين هما في سنن أبي داود
والترمذي وانهما ضعيفان

وأما قوله قال في الاقناع وشرحه ويسن ارخاء الذؤابة خلفه
فص عليه قال الشيخ اطالتمها - أي الذؤابة - بلا اسبال وان أرخى
طرفها بين كتفيه فحسن . فأقول هذا حق ولا نزاع فيه فإنه لم يذ كر
في الاقناع ولا في شرحه الا أن ارخاء الذؤابة سنة لقوله ويسن ارخاء
الذؤابة وأما العمامة فلم يذ كر في شأنها شيئاً - لأنه قد كان من المعلوم
عندهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يشرعها لامته ولا سنها لهم
بل كان عادة العرب لبسها في الجاهلية والاسلام

وأما قوله قال الآجري وارخاها ابن الزبير من خلفه قدر ذراع
وعن أنس نحوه، ذكره في الادب ويسن تخنيكها (أي العمامة)
لأن عمائم المسلمين كانت كذلك على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعدد لف العمامة كيف شاء قاله في المبدع وغيره
وروى ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث
ابن عمر كان رسول الله صلى عليه وسلم يعم فيدير كور العمامة على
رأسه ويعرزاها من ورائه ويرخي لها ذؤابة بين كتفيه انتهى

(فالجواب) أن أقول : وهذا كله انما هو في سنة ارخاء الذؤابة من خلفه وهذا
لانزاع فيه ولا ينكره منا أحد وليس في جميع ما أورده هاهنا من الاحاديث
وكلام العلماء حرف واحد يدل على مشروعية لبس العمامة وان رسول
الله صلى الله عليه وسلم سنها لامته بل فيه ما ذكرنا آنفاً
ولما بلغني خبر هذه الورقة وانها من كلام شيخ الاسلام

ابن تيمية ظننت انه قد جاء بما يناقض ما عندنا في ذلك فلما تأملتها
اذا هو قد جاء بكلام لا أدري أهو من كلام شيخ الاسلام أم لا
وبأحاديث لا تدل على ما فهمه منها فأخطأ في مفهومه حيث وضع
الاحاديث وكلام العلماء في غير موضعها واستدل بها على غير
ما تدل عليه فلم يأت الامر من بابها، ولا أقر الحق في انصابه، فجعل
ما ورد من الاحاديث في الذؤابة وما ذكره العلماء في ذلك نصاً في
مشروعية العمامة ولبسها وهم لم يقتدوا برسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما كان يعتاده من لباسه في العمامة وانها ساترة لجميع الرأس
وانه كان يلتجئ بها تحت الخنك وينعم بها على القانسوة وقد قال
صلى الله عليه وسلم « فرق ما بيننا وبين المشركين ^(١) العمام على
القلائس » ولم يقتدوا به في لبس الرداء والازار وغير ذلك مما كان
يعتاده من لباسه هو وأصحابه رضي الله عنهم وتركوا هذا كله وعدلوا
الى وضع عصاة على غير زعموا انها هي العمامة التي كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلبسها هو وأصحابه وجعلوا ذلك شعاراً يتميز به
من دخل في هذا الدين ممن لم يدخل فيه وهذا هو الذي أنكرناه
وقد ذكر شيخ الاسلام في الاختيارات مانصه ان اللباس والزي
الذي يتخذ بعض النساك من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم
بمحيط بصير شعاراً فارقاً كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في
(١) وفي نسخة الاعاجم . نقول والجديث ضميمته كما تقدم في حاشية سابقه

شعورهم وملابسهم فيه مسئلتان

﴿ المسئلة الاولى ﴾ هل يشرع ذلك استحباباً بالتمييز للفقير والفقير من غيره فان طائفة من المتأخرين استحبوا ذلك وأكثروا الأئمة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الأمة وبثوب الشهرة؟ أقول فيه تفصيل في كراهته وإباحته واستحبابه فانه يجمع من وجه ويفرق من وجه

ثم ذكر المسئلة الثانية ان لبس المرقعات والمصبغات والصفوف الى آخرها وهذه المسئلة ليس النزاع فيها فلا حاجة الى ذكرها هنا - الى أن قال - وأيضا فالتقيد بهذه اللبسة بحيث يكره اللابس غيرها أو يكره أصحابه أن لا يلبسوا غيرها هو أيضا منهي عنه

وقال رحمه الله أيضا في كتابه الفرقان بين أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان ﴿ فصل ﴾ وليس لأولياء الله شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر من الامور المباحات - فلا يتميزون بالباس دون لباس اذا كان كلاهما مباحا ولا بحلق شعر أو تقصيره أو بصفه اذا كان مباحا كما قيل (كم صديق في قباء ، وكم زنديق في عباء) الى آخر كلامه رحمه الله - فبين رحمه الله انه ليس لأولياء الله المتقين لباس يتميزون به عن الناس في الظاهر من الامور المباحات وهوؤلاء الجهلة ينكرون ما كان يعتاده المسلمون من اللباس كالعقال وغيره ويعالون ذلك لانه لباس الجند في هذه الازمان كما ذكروا ذلك في نظهم وزعموا

انه لا يلبس ذلك الا اهل الطغيان من الجند الذين هم المجاهدون
اليوم في سبيل الله ويسمونهم (الزكرت) ظالما وعدوانا وتجاوزاً للحد في
المقال بغير بينة من الله ولا برهان ثم أوهموا من سمع هذا الكلام
ان هذه الايات الآتي ذكرها من كلام بعض العلماء الذين تقدم
ذكرهم بقولهم وقال بعضهم وهذا ندائيس وتلبيس منهم وايهام لمن
لا معرفة لديه فلو أنهم قالوا وقال بعض الشعراء أو قال فلان بن
فلان شعرا لكان هذا هو الحق وسلموا بذلك من التلبيس والايهام .
ثم ذكر أبياتاً متكسرة واهية المباني ركيكة المعاني لا تليق الا بعقل
من انشأها لقصر بآءه ، وعدم اطلاعه . وقد قال الخطيئة

الشعر صعب وطويل سأمته اذا رقى فيه الذي لا يعلمه
زات به الى الحضيض قدمه يريد أن يعر به فيعجمه
فلو أنه تقتصر على النثر لكان أسترله وهذا نص الايات التي ذكرها
يا منكرأ فضل العمامة انها من هدي من قد خص بالقرآن؟
وكذلك قد كان الصحابة بعده؟ والتابعون لهم على الاحسان
وكذلك كانت الافاضل بعدهم وسماء وزيا سائر الازمان
والله ما في لبسها من ريبة لم تبتدع يامعشر الاخوان

كتب بهامش هذه الصحيفة من الاصل بيتان تثبتهما فيما يلي
رضوا بالطيلسان اذا اكتسوه وتفخيم البرانس والعمامة
كنا دجيج البيوت لمن ريش ولكن لا يطرن مع الحمامة

ليست كلبس الجند في أزماننا حاشا وربى كيف يستويان
هذي شعار ذوي التقى وذا لك (الزكرت) وكل ذي طغيان (١)

﴿ والجواب ان نقول ﴾

يا ذا كياً فضل العمامة أنها من هدي من قد خص بالقرآن
لم تأت بالتحقيق فيما قاته في فضلها بل جئت بالنكران
ان العمامة لبسها من هديه في العادة المعاومة التبيان
مثل الرداء وكالازار وغيره من هديه المنعوت بالاحسان
لا شك في هذا ولكن لم يرد في فضلها ما قيل بالحسبان
والفضل في تلك الاحاديث التي أوردتها معاومة البرهان
ارخاؤها أعني الذؤابة خلفه لو كنت ذا علم بهذا الشأن
والشأن كل الشأن في ارخاؤها لا في اعتياد عمامة الانسان
ان العمامة لبسها متقدم فيما مضى من سالف الازمان
قبل النبوة ثم فيما بعدها لا يختفي الا على العميان
والمصطفى سن الذؤابة بعد ذلك فيما حكاه العالم الرباني
اعني أبا العباس احمد ذا التقى من فاق في علم وفي اتقان
لكنكم لم تقتدوا بنبيكم في لبسها يامعشر الاخوان
انتم جعلتم غترة من فوقها تلك العصاية يا ذوي العرفان

(١) قد كان يمكن أن يستقيم البيت وزنا ولغة لو قال :
هذي شعار أولي التقى أبدا وتلك للزكرت وكل ذي طغيان

ليست محنكة وايست كلها
لا بد في لبس العمامة منهما
والمصطفى والصحب كان معهم
فتركتمو هذا وجثتم بعده
وجعلتمو هذا شعبارا فارقا
كالسالمين ذوي الجهاد وغيرهم
مثل العقال وغيره من زبهم
ياويلكم من قال هذا قبلكم
هذا كلام الشيخ فيما قدمضى
من كل ذي فقه وعلم بالذي
هذا ولم تنكر عليكم لبسها
لكنما الانكار منا جعلكم
أن لا يصيروا مثل هذا الجند في
بل بالتعمق والتعسف منكمو
ان لم يكن هذا ابتداء منكمو
هانوا دليلا واضحا من سنة
فالحق مقبول وليس يردده

للرأس ساترة وذا الوصفان (١)
في العادة المعلومة التبيان
فوق القلائس ليس ذا نكران
بعصابة زيبا بلا برهان
بين الافاضل عن ذوي الطغيان.
اللابسي زي من الالوان
مما أبيض لسائر الانسان
من كل ذي علم وذو عرفان.
في النهي عن هذا عن الاعيان.
قد قاله من خص بالقرآن
أعني العصائب معشر الاخوان
هذا شعارا عن ذوي الطغيان
هذا اللباس بغير ما برهان.
بالرأي تشر يعا من الشيطان
في الدين لم يشرع في الاخواني
أو من كلام أئمة العرفان
من كان ذا علم وذا اتقان

(١) الوجه أن يقال : وذان الوصفان — لسكنه حذف نون

ذان لضرورة الوزن

هذي الروافض والاعاجم كلهم . يتعممون أهم ذووا ايمان ؟
 وكذا اليهود فان تلك شعارهم من غير تحنيك لدى الاذقان .
 أفعندكم من كان هذا زيه وشعاره من امة الكفران
 من خير خلق الله من أهل التقى ان كان هذا الزي ذا فرقان
 والمسلمون التاركون للباسها هم أهل هذا الشرك والطغيان
 اذ لم يكن هذا الشعار لباسهم مع سائر الاخوان في الاوطان
 والله ما هذي مقالة منصف أو خائف من ربه الديان
 ولقد عامتهم أن من اخواننا أهل التقى والعلم والعرفان
 والمنتهمين لكل خير في الورى في سائر الاوطان والبلدان
 جم غفير لم يكن ذا زيهم من قبل هذا الآن والازمان
 حتى أتيتهم فابتدعتم هذه من غير تحقيق ولا برهان
 والله ما هذي العصائب سنة قدسها المبعوث بالقرآن
 كلا ولا هذا الشعار بسنة معروفة معلومة التبيان
 كلا ولا هذا التعمق قد أتى عن فاضل أو عالم رباني

(١) ماخص رأي الناظم مؤلف الكتاب في العمائم والعصائب أنها من الامور العادية المباحة بأي شكل كانت ، وان قصد اتباع النبي (ص) فيها وادعاء سنيتها . انما يتجه اذا كانت محنكة وكذا بارسال الذؤابة لها . على أن مذهب الامام أحمد أن العمامة الصماء غير المحنكة مكروهة فكيف يجعلونها سنة وشعاراً اسلامياً ؟ وقد أطلق المناوي القول بسنية العمامة في شرحه للشمائل ، ولم يمتد به المؤلف

فأتوا بحجتكم على ما قلتمو أو فارعوا يامعشر الاخوان
 هذا الذي أدى اليه علمنا وبه ندين الله كل أوان^(١)
 ثم الصلاة على النبي محمد أزكى الورى المولود من عدنان
 والآل والصحاب الكرام جميعهم والتابعين لهم على الاحسان

﴿ فصل ﴾

ولما فرغنا من تسويد هذه الاوراق - وكنا في حال تسويدها قد
 حسنا الظن بمن نقلها - بقي في النفس إشكال وتردد هل هذا النقل
 كله من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه أم لا حتى
 بانني أنه انما نقل هذه الورقة من مجموع (المنقور) فاحضرنا ما نقله (المنقور)
 في مجموعه وقابلنا بينه وبين هذه الورقة المنقولة فاذا هو قد كتب من
 مجموع (المنقور) ما ظن أنه له وحذف منه ما يتقن أنه عليه لا له وهذا
 بخلاف ما عليه أهل السنة والجماعة قال الامام عبد الرحمن بن
 مهدي رحمه الله: أهل السنة يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل البدع
 لا يكتبون الا ما لهم. وهذا نص ما ذكره المنقور في مجموعه قال:
 ومما اتقاه القاضي من خط أبي حفص الهرمكي باسناده الى أنس بن
 مالك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عمائه. وباسناده
 اليه «إذا سمعت النداء فأجب وعليك السكينة فان أصبت فرجة والا
 فلا تضيق على أخيك وأقرأ ما تسمع أذنيك ولا تؤذ جارك وصل
 صلاة مودع (ومنها أيضا) سئل ابن تيمية عن يقرأ وهو يلحن فأجاب

ان قدر على التصحيح صحیح وان عجز فلا بأس بقراءته حسب استطاعته. ومن كلام له أيضا: وبعد فالافتداء بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الامور المشروعة كما هو مقرر في علم الاصول لاسيما فيما يظهر فيه قصد القرابة كما ورد في ارسال الذؤابة في الحديث الذي رواه مسلم عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال كأي أنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه. وفي الشائل عن هارون الهمداني باسنداه الى ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتم سدل عمامته بين كتفيه قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك قال عبيد الله رأيت سالمًا والقاسم يفعلانه. وعن عبد الرحمن بن عوف عمهني رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد لها بين يدي ومن خلفي. وعن علي قال عمهني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم (غدير خم) بهامة فسدل طرفيها على منكبي ثم قال «ان الله أمدي يوم بدر ويوم حنين بملائكة معتمدين بهذه العمة وان العمامة حاجزة بين المسلمين والمشركين. قال ابن وضاح حدثني موسى حدثنا وكيع حدثنا عاصم بن محمد عن أبيه قال رأيت علي ابن الزبير عمامة سوداء قد أرخاها من خلفه قدر ذراع قال عثمان ابن ابراهيم رأيت ابن عمر يحفي شاربه ويرخي عمامته من خلفه الى أن قال فهذه الآثار متعاضدة مع ما تقدمها من الاحاديث وهي دالة على استحباب الرسم بالذؤابة لذي الولايات

والمناصب والمشار إليهم من أهل العلم ليكون ذلك شعاراً لهم ولا يستحب ذلك لأحد الناس ولهذا ألبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً (يوم غدير خم) وكان فيما بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً وعلي إلى جانبه واقفاً وبرأ ساحتها مما كان نسب إليه في مباشرته امرأة اليمن فان بعض الجيش تقم عليه أشياء تعاطاها هناك من اخذه تلك الجارية من الخمس ومن نزعها الحلال من اللباس لما صرفها إليهم نائبه . فتكلموا فيه وهم قادمون إلى حجة الوداع فلم يفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الحج لأزاحة ذلك من اذهانهم فلما قفل راجعاً إلى المدينة ومر بهذا الموضع ورآه مناسباً لذلك خطب الناس هنالك وبرأ ساحة علي مما نسبوه إليه . وهكذا عبد الرحمن إنما ألبسه الذؤابة لما بعثه أميراً على تلك السرية . وهكذا يستحب هذا للخطباء والعلماء شعاراً وعلماء عليهم في صفتها . قال بعضهم تكون بين الكتفين وهو قول الجمهور ونص مالك أنها تكون بين اليدين قال الأولون قدر أربع أصابع بين الكتفين وقيل إلى نصف الظهر وقيل القعدة انتهى ما ذكره المنقور في مجموعه

ونحن نبين ما في ورقته من التديليس والتابيس والايهام، وما فيها من الغايط والكذب على الأئمة الاعلام، ونبيه على ما حذفه وتركه مما نقله من مجموع المنقور مما هو عليه لاله . فأما ما ذكره من التديليس والتابيس.

والإيهام فهو قوله: فائدة في فضل العمامة من كلام شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله تعالى وقدس الله روحه - إلى آخره وهذا لم يذكره
الشيخ أحمد بن ماهر المنقور في مجموعته فأوهم السامع لهذا الكلام أن شيخ
الإسلام ذكر هذا في فضل العمامة وهو إنما قاله من تلقاء نفسه وليس هو
من كلام شيخ الإسلام ولا من كلام المنقور - تدليس وتلبيس منه
على خفافيش الأبصار. وكذلك أوهم السامع أن هذه الورقة كلها من
أولها إلى آخرها من كلام شيخ الإسلام وهو كذب عليه لم تكن
هذه الورقة كلها من كلام شيخ الإسلام والذي ذكره أحمد بن
محمد المنقور في مجموعته أن مما انتقاه القاضي من خط أبي حفص
البرمكي بإسناده إلى أنس بن مالك فذكره ثم قال
ومنها أي مما انتقاه القاضي أيضا مثل ابن تيمية عن يقرأ
وهو يلحن فأجاب إن قدر على التصحيح صحح إلى آخره. ثم قال: ومن
كلام له أيضا وبعد فالافتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم من
الأمور المشروعة إلى آخره. والظاهر من سياق الكلام أن هذا كله
مما انتقاه القاضي من خط أبي حفص البرمكي وليس فيه من كلام
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله شيء صريح إلا قوله: ومنها أيضا
مثل ابن تيمية عن يقرأ وهو يلحن. إلى آخره. فإن كان ما ذكره
بقوله: ومن كلام له أيضا - من كلام شيخ الإسلام لا من كلام
القاضي الذي انتقاه من خط أبي حفص البرمكي فهو إنما يدل على

فضيلة ارسال الذّوابة بين كتفيه لا على فضل العمامة ومشروعية لبسها كما هو صريح كلامه رحمه الله ويكون منتهى ذلك النقل عنه الى قوله قال عبيد الله رأيت سالما والقاسم يفعلانه

وأما قوله وفي الشّمائيل عن هارون الهمداني باسناده الى ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتم الى آخره فهذا الحديث قد ذكره الترمذي في الشّمائيل وليس فيه الا مشروع ارسال الذّوابة كما تقدم بيانه

وأما قوله وعن عبد الرحمن ابن عوف عمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد لها بين يدي ومن خلفي . فهذا الحديث لم نجده في الشّمائيل في باب ماجاء في عمامة النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يكون في غير هذا الموضع فلا أدري

وأما قوله وعن علي قال عمي رسول الله صلى الله عليه وسلم (يوم غدير خم) بعمامة فسدل طرفيها على منكبي ثم قال « ان الله أمديني يوم بدر ويوم حنين بملائكة متعممين وان هذه العمامة حاجزة بين المسلمين والمشركين » : فأقول وهذا أيضا لم نجده في الشّمائيل على هذا الوضع الذي ذكره والذي ذكره الترمذي رحمه الله في جامعه في أبواب اللباس في باب ماجاء في العمامة السوداء فذكر حديث جابر في دخوله مكة يوم الفتح قال وفي الباب عن عمرو بن حريث وابن عباس ورواثة . حديث جابر حديث حسن صحيح ثم ذكر حديث

هارون ثم قال وفي الباب عن علي ولا يصح حديث علي هذا من قبل اسناده فذكر رحمه الله ان حديث علي هذا لا يصح من قبل اسناده وقد نسبه هذا الناقل في ورقته الى عبد الرحمن بن عوف إما غلطاً وإما تدليسا وتأييسا على من لا معرفة لديه ^(١) ومثل هذا الحديث لا يعتمد عليه ولا يذكر الا مع بيان عدم صحته وأما بدون ذلك فلا يجوز كما ذكره شيخ الاسلام وغيره من العلماء وهؤلاء إنما ذكروه من جل ان فيه وان العامة حاجزة بين المسلمين والمشركين

وهذا مع أن الحديث لا يصح ولا يعتمد عليه قد كان من المعلوم بالاضطرار ان المشركين كانوا يلبسون العمام كما ان المسلمين يلبسونها وكذلك الملائكة فأبي فرق وحاجز بين المسلمين والمشركين حينئذ يتميز به هؤلاء عن هؤلاء لو كانوا يعامون

﴿ فصل ﴾

وأما ما حذفه مما نقله من مجموع المنقول لما ذكر كلام ابن وضاح الى قوله : قال عثمان بن ابراهيم رأيت ابن عمر يحفي شاربه ويرخي عمامته. ثم قال: الى أن قال فهذه الآثار متعاضدة مع ما تقدمها من الاجاديت وهي دالة على استحباب الرسم بالذوابة الذوي الولايات (١) الاظهر أنه سقط من النسخ ذكر أول حديث علي بعد تمام حديث عبد الرحمن — وتقدم في حاشية سابقة أن حديث عبد الرحمن في سنن أبي دواد وعزوه الى جامع الترمذي أيضا كما في شرح الشمايل.

والمناصب والمشار إليهم من أهل العلم ليكون ذلك شعاراً لهم ولا يستحب ذلك لأحد الناس ولهذا ألبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً (يوم غدير خم) وكان فيما بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع في اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً وعلي إلى جانبه واقفاً وبرأ ساحته مما كان نسب إليه في مباشرته أمرة اليمن فإن بعض الجيش تقم عليه أشياء تعاطاها هنا من أخذه تلك الجارية من الخمس ومن نزعه الخلال من اللباس لما صرفها إليهم فتابه فتكلموا فيه وهم قادمون إلى حجة الوداع فلم يفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الحج لإزاحة ذلك من أذهانهم فاما قفل راجعاً إلى المدينة ومر بهذا الموضع ورآه مناسباً لذلك فخطب الناس هنالك وبرأ ساحة علي مما نسبوه إليه. وهكذا عبد الرحمن إنما ألبسه الذؤابة لما بعثه أميراً على تلك السرية وهكذا يستحب هذا للخطباء وللعلماء شعاراً وعاماً عليهم في صفتها انتهى

وهذا كله حذفه من كلام ابن وضاح الذي ذكره المنقور في مجموعته وهذه هي طريقة داود ابن جرجيس فيما ينقله من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية ويتصرف فيه وكذلك عثمان ابن منصور فيما ينقله عن شيخ الاسلام. فنعوذ بالله من هذه الطريقة الضالة الكاذبة. ثم ذكر قول ابن وضاح حيث قال وقال بعضهم بين الكتفين وهو قول الجمهور ونص مالك أنها تكون بين اليدين ثم قال الاولون إنها

تكون قدر أربع أصابع وقيل الى نصف الظهر وقيل القعدة انتهى
 وهذا آخر ما ذكره المنتور في مجموعته وقد زعم صاحب الورقة
 أن كلام ابن وضاح هذا مما نقله شيخ الاسلام عنه وهذا كذب
 على شيخ الاسلام فذكر منه ما ظن أنه موافق له وأنه له لا عليه
 وحذف منه ما يخالف رأيه حيث قال فهذه الآثار متعاضدة مع ما
 تقدمها من الاحاديث وهي دالة على استحباب الرسم بالندوة لذوي
 الولايات والمناصب والمشار اليهم من أهل العلم ليكون ذلك شعارا
 لهم ولا يستحب ذلك لأحد الناس الى آخره فلو كان هذا النقل
 ثابتا عن شيخ الاسلام لكان مناقضا لما ذكره في الاختيارات حيث
 قال: إن الالباس والزي الذي يتخذه بعض النساك من الفقراء والصوفية
 والفقهاء وغيرهم بحيث يصير شعاراً فارقاً كما أمر أهل الذمة بالتمييز عن
 المسلمين في شعورهم وملابسهم فيه مسثلتان

(المسئلة الاولى) هل يشرع ذلك استحبابا بالتمييز للفقير والفقير
 من غيره فان طائفة من المتأخرين استحبابوا ذلك واكثر الائمة لا
 يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الاممة
 وبشوب الشهرة أقول هذا فيه تفصيل في كراهته وابطاحته واستحبابه
 فانه يجمع من وجه ويفرق من وجه

ثم ذكر (المسئلة الثانية) اي لبس المرقعات والمصبغات والصوف
 الى آخرها وهذه المسئلة ليس النزاع فيها فلا حاجة الى ذكرها هنا

فقد كرهه الله أن هذا استحياب طائفة من المتأخرين وأما أكثر الأئمة فانهم لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الأمة وبثوب الشهرة وقد أعاد الله شيخ الاسلام من التناقض في أقواله وأن ذلك لا يليق بامامته وجلالاته ومكانته من العلم ثم تأمل ما تركه هؤلاء وحذفوه من كلام ابن رضاح حيث ذكر أن استحياب الرسم بالذؤابة فنوي الولايات والمناصب والمشور اليهم من أهل العلم ا يكون ذلك شعارا لهم، ولا يستحب ذلك لأحد الناس، فذكر أن هذا خاص هؤلاء وأنه لا يستحب ذلك لأحد الناس ثم أخذوا المعنى مما حذفوه وجعلوه رسما وشعاراً لكل أحد ممن يدخل في هذا الدين وان لم يكونوا من أهل الولايات والمناصب والعلماء والخطباء فلم يفتقدوا بما ذكره أهل العلم من المتأخرين وان كان مرجوحا ولم يقتدوا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وسائر العرب في لباسهم من الارضية والعمائم الساترة لجميع الرأس وكونها محسكة بل جعلوا مكان ذلك عصائب وجعلوا لها ذؤابة وظنوا أنهم قد أخذوا بالسنة في ذلك وليس هذا من السنة في شيء وقد تبين لك أن شيخ الاسلام ابن تيمية مع أكثر الأئمة لا يستحبون هذا الزي وهذا الشعار بل قد كانوا يكرهونه لما فيه من التمييز عن الأمة وتبين لك أيضا من سياق الاحاديث وكلام العلماء أن هذا في ارسال الذؤابة لا في مشروعية العمامة لانه قد كان من المعلوم عندهم أن لبس العمائم من عادة العرب في الجاهلية

والاسلام وليست شعارا لاهل الولايات والمناصب والمشار اليهم من
 أهل العلم وإنما الشعار الخاص بهم الرسم بالذؤابة فقط

﴿ فصل ﴾

وأما قوله قال في الاقناع وشرحه الى آخر ما نقل. فهذا كله ليس
 من كلام شيخ الاسلام الذي نقله المنقور وفيه ويسن تحنيك العمامة
 الى آخر ما ذكره عن ابن مفلح وهؤلاء لا يحسبون العصائب وقد
 ذكر أهل العلم أن تحنيك العمامة مسنون لأن عمائم المسلمين كانت
 كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ما ذكره
 شيخ الاسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم أنه قال قال
 الميموني رأيت أبا عبد الله عمامته تحت ذقنه وبكره غير ذلك وقال
 «العرب أعمتها تحت أذقانها. وقال أحمد في رواية الحسن بن محمد
 يكره أن لا تكون العمامة تحت الحنك كراهة شديدة وقال إنما ينعم
 بمثل ذلك اليهود والنصارى والمجوس انتهى

فتمبين لك من صنيع هؤلاء أنه لو كان المقصود منهم الاقتداء برسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هديه في لباسه لفعالوا كفاعل ولم يبتدعوا زيا وشعارا
 يخالف هديه وقال (صديق بن حسن) في الجلد الاخير من كتابه (الدين
 الخالص) في النهي عن التشبه بالكفار في زيهم ولباسهم قال وعن ركائة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال «فرق بيننا وبين المشركين العمام على القلائس»

رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب اسناده ليس بالقائم انتهى
وفيه دلالة على أن الكفار والمشركين يستعملون العمام بل قلنسوة
وأن المسلمين زيهم أن يلبسوها عليها. وليس فيه أن لبس القلائس ممنوع
بل فيه فضيلة العمامة عليها وأن لا يكون الاقتصار على واحدة منهما
أبدا بل يجمع بينهما ويتميز بهما عن أقوام لا يلبسون العمام أصلا
ويقنعون على القلائس بل يستعملون العمام فقط كالهنود ومنهم من
من لا يلبس قلنسوة ولا عمامة بل يبقى مكشوف الرأس أبدا كأناس
(بنجالة) في الهند ومنهم من يجمع بينهما لكن على زي الاعاجم دون
دون العرب. ومراده صلى الله عليه وسلم بالعمائم في هذا الحديث هي
التي كان يلبسها هو وأصحابه (وتابعوهم) وهي مضبوطة مصرح بها في
كتب السنة المطهرة طولا وعرضا مع بيان شأن الربط وما يتصل به.
قال الجزري وقد تبعت الكتب لاقف على قدر عمامة النبي صلى الله
عليه وسلم فلم أقف حتى أخبرني من أثق به أنه وقف على شيء من كلام
الامام النووي ذكر فيه أنه كان له صلى الله عليه وسلم عمامة قصيرة هي
سبعة أذرع وعمامة طويلة مقدارها اثنا عشر ذراعا قال في المرقاة
المعنى نحن نتمهم على القلائس وهم يكتبون بالعمائم انتهى وأما اليوم
فاني رأيت العرب ومن يساكنهم في الحرمين الشريفين أدام الله
شرفهما أحدثوا لها أشكالا غير الشكل المأثور وأفرطوا فيها وفي غيرها
من اللباس والثياب حتى خرجوا عن زي الاسلام السالف واختاروا

ما شاؤا من القلائس والعمائم قال علي القاري في حق أهل مكة في
 زمنه عمائم كالابراج وكعائم كالأخراج انتهى وما أصدقه في هذه المقالة
 فقد وجدناهم كذلك بل وجدناهم فوق ذلك لأنه مضى على زمنه
 مئون ، ولله في كل عصر فنون وشؤون كما قيل : ان في كل بلد من
 بلادهم مئة مشية ومئة اسان ، ولا يقف عند أحد أحد من نوع
 الانسان ، وما شاء الله كان . انتهى فبين رحمه الله أن المراد بالعمائم هي
 ما كان يلبسها هو وأصحابه وذكر رحمه الله تعالى أنه رأى من
 الحرميين الشريفيين أدام الله شرفهما ومن يساكنهم منهما وخالفوا
 زي العرب وأحدثوا لها أشكالا غير الشكل المأثور وأفرطوا فيها وفي
 غيرها من اللباس والثياب حتى خرجوا عن زي الاسلام السالف
 واختاروا ما شاؤا من القلائس والعمائم انتهى فكيف الحال بهذه العصائب
 التي لا تشبه العمائم الا في الاسم فليست محنكة ولا هي على قلنسوة
 بل قد خرجت عن زي أهل الاسلام السالف ومع هذا يزعم من أحدثها
 أنها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالله المستعان والله يقول الحق
 وهو يهدي السبيل وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم أجمعين

تم نسخها في ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥

﴿ يقول مصحيح مطبعة المنار بمصر ﴾

بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام، على سيد الانام
قد طبع هذا الكتاب المفيد على نفقة محيي آثار السلف
الصالحين ، ومن اتبع هديهم من العلماء المصلحين ، السلطان عبد
العزیز بن الامام عبد الرحمن الفيصل آل سعود إمام نجد المعظم ،
لاجل توزيعه على الاخوان النجديين ، وكل من يرجى انتفاعه به
من المسلمين ، عملاً بما أمر الله به من الدعوة الى الخير والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، أجزل الله ثوابه

وقد طبع عن نسخة خطية لا تخلو من الخطأ والتحريف
فاجتهدنا في تصحيحها على الاصل ، ورجعنا فيما أشكل علينا من
النقول الى استاذنا ومرشدنا (السيد محمد رشيد رضا) فكان (على
كثرة اعماله) يهديننا الى مصادر تلك النقول ويوضح لنا ما علق
ببعض المسائل من الغموض ببيان عذب ، وقول فصل . وقد كتب
على بعض المسائل حواشي في تخریج بعض الاحاديث أو ايضاح بعض
المسائل ، والاستدراك في بعضها على الكاتب ، جزاه الله احسن الجزاء
عما يقوم به من خدمة امته ، والذود عن حياض ملته ، انه سميع
قريب ، غفر الله لمؤلفه ومصحيحه ، وطابعه وناشره ، والحمد لله
أولاً وآخراً ؟

- ٣ المقدمة وفيها عبارة ابن تيمية في حال أهل البدع وصفاتهم
 (المسئلة الاولى) السؤال عن الكفر المخرج من الملة وما لا يخرج
 ١٠ (المسئلة الثانية) السؤال عن التجاكم الى الطاغوت الذي
 يكفر فاعله
 ١١ (المسئلة الثالثة) السؤال عن الاعراض الموجب للكفر
 ١٣ (المسئلة الرابعة) السؤال عن الشخص الذي يجب جملة
 والذي يجب من وجه
 ٢٠ (المسئلة الخامسة) السؤال عن المشروع
 ٢٩ الرد على من التزم زيا مبتدعا وهجر من لم يشاركه فيه
 ٣٤ لبس العقال وبيان اباحته
 ٣٦ آداب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ٣٧ حكم من خرج الى البادية لاجل غنمه وهو يريد الرجوع
 ٣٩ الرد على من استدل على فضل العمامة بكلام ابن تيمية وغيره
 ٤٨ نقل أشعار في فضل العمامة والرد عليها شعرا
 ٥٤ الذؤابة وحكم ارخائها
 ٦٢ كلام النووي في مقدار عمامة الرسول صلى الله عليه وسلم «تمت»